

Distr.: General
6 July 2021
Arabic
Original: English



مجلس حقوق الإنسان

الدورة الثامنة والأربعون

13 أيلول/سبتمبر - 1 تشرين الأول/أكتوبر 2021

البندان 2 و3 من جدول الأعمال

التقرير السنوي لمفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان

وتقارير المفوضية السامية والأمين العام

تعزيز وحماية جميع حقوق الإنسان، المدنية والسياسية والاقتصادية

والاجتماعية والثقافية، بما في ذلك الحق في التنمية

اجتماع ليوم كامل لمجلس حقوق الإنسان بشأن حقوق الطفل

تقرير مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان

موجز

يُقدم هذا التقرير عملاً بقرار مجلس حقوق الإنسان 30/45، الذي طلب فيه المجلس إلى مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان إعداد تقرير موجز عن اجتماع ليوم كامل بشأن موضوع "حقوق الطفل وأهداف التنمية المستدامة"، المعقود في 1 آذار/مارس 2021.



الرجاء إعادة الاستعمال

أولاً - معلومات أساسية

- 1- أكد مجلس حقوق الإنسان في قراره 29/7 التزامه بدمج حقوق الطفل فعلياً في عمله وفي آلياته بطريقة منتظمة ومنهجية وشفافة، مع مراعاة الاحتياجات الخاصة للبنين والبنات. وقرر المجلس تخصيص اجتماع سنوي ليوم كامل على الأقل لمناقشة مواضيع مختلفة بشأن حقوق الطفل، بما في ذلك تحديد التحديات التي تعترض إعمال هذه الحقوق. وقرر المجلس في قراره 30/45 أن يركز اجتماعه ليوم كامل في عام 2021 على موضوع "حقوق الطفل وأهداف التنمية المستدامة". وطلب المجلس إلى مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان إعداد تقرير موجز عن المناقشة السنوية ليوم كامل، وتقديمه إلى المجلس في دورته الثامنة والأربعين. ويقدم هذا التقرير إلى المجلس عملاً بهذا الطلب.
- 2- عُقد الاجتماع عبر الإنترنت في 1 آذار/مارس 2021⁽¹⁾. وهو متابعة لاجتماع سابق ليوم كامل عقده مجلس حقوق الإنسان أثناء دورته الرابعة والثلاثين⁽²⁾ في 6 آذار/مارس 2017 بشأن حماية حقوق الطفل خلال تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030. وسعى الاجتماع كذلك إلى تحديد الآثار المترتبة على الأخذ بنهج يستند إلى حقوق الطفل فيما يتعلق بعقد العمل لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، بما في ذلك كيفية الوصول إلى الأطفال الذين لم يلتحقوا بالركب في سياق جائحة كورونا (كوفيد-19) وما بعدها.
- 3- وتضمن الاجتماع حلقتي نقاش: حلقة نقاش صباحية ركزت على "تأمين مستقبل أطفال اليوم والأجيال المقبلة: إعادة بناء أفضل بالاهتمام بحقوق الطفل من البداية"، ترأسها مفوضة حقوق الإنسان؛ وحلقة نقاش بعد الظهر تناولت "الشغرات والحواجز التي تؤثر في الأطفال: متابعة الالتزامات خلال عقد العمل لتحقيق أهداف التنمية المستدامة"، ترأسها نائب رئيس المجلس.

ثانياً - تأمين مستقبل أطفال اليوم والأجيال المقبلة: إعادة بناء أفضل بالاهتمام بحقوق الطفل من البداية

ألف - ملاحظات افتتاحية للمفوضة السامية

- 4- أشارت المفوضة السامية في ملاحظاتها الافتتاحية إلى أن إعمال حقوق الطفل شرط أساسي لتحقيق أهداف التنمية المستدامة. غير أن التمييز وعدم المساواة، وانعدام الإرادة السياسية، وعدم كفاية الاستثمار وغير ذلك من الحواجز تعني أن حقوق الطفل تظل في كثير من الأحيان أمنية وليس حقيقة واقعة. وقد أصبحت الأمور أسوأ بسبب جائحة كوفيد-19. وعلاوة على ذلك، ما فتئ الأطفال يتعرضون بشكل متزايد للعنف البدني والنفسي، ويدفعون إلى العمل، وزواج الأطفال، والاستغلال والاتجار. وبالنسبة للعديد من الفتيات والشابات، برز التهديد ضدنهن بوضوح حيث ينبغي أن ينعمن بالأمان أكثر، أي في منازلهن. فخلال العام الماضي، زاد عدد الأطفال الذين يعيشون الفقر بمقدار 142 مليون طفل. وفي أوج عمليات الإغلاق، تأثر جراء ذلك 90 في المائة من الطلاب - في عالم لا تتوفر فيه إمكانية التعليم عن بُعد لأكثر من ثلث تلاميذ المدارس. وقد أفضت الاضطرابات التي شهدتها التغطية الصحية إلى زيادة معدلات وفيات الأطفال والرضع، ولم يتلق ما يناهز 100 مليون طفل دون عامهم الأول اللقاحات

(1) المذكرة المفاهيمية للاجتماع والبيانات والمساهمات متاحة على الرابط التالي:

<https://hrcmeetings.ohchr.org/HRCSessions/RegularSessions/46session/Pages/Panel-discussions.aspx>

(2) انظر: www.ohchr.org/EN/HRBodies/HRC/RegularSessions/Session34/Documents/CN_children_annualday.doc

الروتينية المنقذة للحياة بسبب التدابير المتصلة بجائحة كوفيد-19. وتتطلب المهمة المقبلة إجراء تقييم عاجل للأطفال الأشد عرضة للخطر، وتحديد أشد الثغرات والحوالز التي تعترض عمليات التنفيذ والعمل على معالجتها. وفي جميع أنحاء العالم، يطالب الأطفال والشباب بتغيير حقيقي؛ وبالنظر إلى أنه لم يتبق غير 10 سنوات لبلوغ هدف تحويل العالم، فمن واجب المجتمع الدولي التحرك بوتيرة أسرع.

باء - نظرة عامة على البيانات التي أدلى بها المتحاورون

5- أشارت المديرية التنفيذية لمنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) إلى أن حقوق الأطفال تعرضت للتهديد خلال جائحة كوفيد-19، وأن الآثار الاقتصادية للركود الدائم الذي يلوح في الأفق سوف تؤثر في الأطفال أكثر من غيرهم، في وقت تواجه أسرهم صعوبات للتعافي من آثاره. فقد حال الانقسام الرقمي دون مشاركة ملايين الأطفال في التعلم عن بعد أثناء إغلاق المدارس، وهذه فجوة يجب سدها. وبفضل مبادرة "غيغا"، تتعاون اليونيسيف والاتحاد الدولي للاتصالات مع جهات شريكة لربط كل مدرسة ومجتمع محلي في العالم بالإنترنت. ويتعين على العالم بذل المزيد من الجهد لدعم الأسر خلال هذا الوقت الاستثنائي وما بعده؛ ويتعين في الوقت نفسه توسيع نطاق الجهود العالمية من أجل التصدي لتغير المناخ، وحماية كوكب الأرض للأجيال المقبلة. ومن المهم تمكين الأطفال بوصفهم عناصر تغيير، وإيجاد مجالات وآليات لمساعدة الأطفال والشباب على صياغة السياسات والبرامج، والتعرف على حقوقهم، والإسهام في أعمالها.

6- وأوضح الطفل فريد من أوغندا، وهو أحد المدافعين عن حقوق الطفل عمره 16 سنة، وعضو في ناد لحقوق الطفل أنه من أجل مشاركة مجدية للأطفال، عملت منظمة إنقاذ أطفال الشوارع الأوغندية على تمكين الأطفال المرتبطة أوضاعهم بالشوارع من إسماع أصواتهم من خلال نوادي حقوق الطفل، وبرامج وأنشطة الدعوة إلى الاحتفال باليوم الدولي لأطفال الشوارع. وأشار فريد إلى أن 90 في المائة من الأطفال الذين شاركوا في نوادي حقوق الطفل يتفقون مع قول إن الفقر وعدم المساواة والتعاقس عن التصدي لمسألة المناخ تدفع جميعها المزيد من الأطفال إلى الشوارع. وقد أفضى الوصم والتمييز بسبب الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية، والإيدز، وبطش الشرطة في سياق التصدي لجائحة كوفيد-19 إلى آثار سلبية شديدة طالت أطفال الشوارع. وينبغي للحكومات أن تتخذ إجراءات عاجلة من أجل ضمان حصول أطفال الشوارع على رعاية صحية جيدة، وتحسين مستوى معيشتهم، وتعزيز حقهم في التعليم. ويتعين على زعماء العالم أخذ الفقر وعدم المساواة والاهتمام بالمناخ على محمل الجد.

7- وفي الختام، أكد الطفل فريد أن الأطفال الذين يعيشون في الشوارع لا مأوى لهم ويضطرون إلى النوم في العراء، وأن أوضاعهم هذه تقوض حقوقهم، وتعرضهم لاعتقال الشرطة على سبيل المثال. ولا يزال الأطفال يعانون أشكالاً عديدة من عدم المساواة، مما يجعلهم يشعرون بأنهم غير أحرار للعيش أطفالاً. وينبغي للحكومات التأكد من حصول الأطفال على المياه النظيفة والرعاية الصحية والتعليم. وينبغي لها أن تدعم الأطفال وتستمتع إليهم، لا سيما فيما يتعلق بتغير المناخ. وإذا لم تُوفر الحماية لحقوق الطفل، فسيكون العالم مثل قلم رصاص بدون رصاص.

8- وأشارت الرئيسة التنفيذية لمنظمة "هي القائلة" (SheSays) رئيسة اللجنة التوجيهية لمندى باريس للسلام، تريشا شيتي، إلى أن جائحة كوفيد-19 أجبرت الجميع على التوقف والضغط على زر إعادة الضبط في محاولة للتكيف مع الأزمة. وأضافت أنه ينبغي التصدي للتحديات الراهنة على وجه السرعة، لأن العالم يفقد ما بين 150 و200 نوع يومياً، وأن الأطفال يُعاملون معاملة أهداف مستباحة في ساحة حرب. وليس لهذا الأمر أن يصبح الوضع الطبيعي الجديد. وفيما يتعلق بأزمة المناخ، والجائحة، وحقوق الإنسان، أشارت السيدة شيتي إلى أن الحلول كثيراً ما تقع تحت رحمة الإرادة السياسية، وذكّرت

بأن الإرادة السياسية والسياسيين موارد متجددة. وقدمت أمثلة على الكيفية التي يقود بها الأطفال والشباب بالفعل كفاحهم من أجل العدالة وحقوق الإنسان والاستدامة البيئية، ودعت العالم إلى التحلي بنصف شجاعتهم على الأقل بالدفاع عنهم والتضامن معهم.

9- وفي الختام، أعربت السيدة شيتي عن قلقها إزاء تقارير تفيد بأن أكثر من بليون طفل وقعوا ضحايا للعنف والإهمال، ونكرت أنه وراء هذه الإحصاءات حيوات حقيقية وأناس حقيقيون. ففي حين يمكن الاحتفاء عبر العالم بالمدافعين عن الأطفال، لا يزال هؤلاء يوصفون في بلدان الجنوب بأنهم أشرار ويتعرضون للتهديد بإسكات أصواتهم وفرض قيود على استقلاليتهم. وأكدت السيدة شيتي مجدداً أن خدمات الرعاية الصحية العامة والتعليم والهياكل الأساسية تتطلب على وجه الاستعجال مزيداً من الاستثمار، وأنه بدلاً من البحث عن حلول مبتكرة لتحقيق هذه الأهداف، ينبغي مكافحة التواطؤ القائم بين القادة السياسيين.

10- وأعربت رئيسة مجلس الحكماء، ماري روبنسون، عن قلقها العميق إزاء المخاطر التي تهدد صحة ومستقبل الفتيات اللاتي أجبرن على الانقطاع عن المدرسة، وأصبحت نتيجة لذلك معرضات بشكل متزايد لظاهرتي حمل الأطفال وزواج الأطفال. وشارك مجلس الحكماء على نطاق واسع في دراسة مسألة زواج الأطفال وساعد على بناء شبكة "فتيات لا عرائس" رداً على ذلك. وسلطت السيدة روبنسون الضوء على أن منظمة إنقاذ الطفولة حذرت من أن عام 2020 سيكون عام انتكاسات لا رجعة فيها، وضياح ما حققت الفتيات من تقدم، واحتمال إجبار 500 000 فتاة أخرى على زواج الأطفال، وحمل ما يناهز مليون فتاة أخرى. وفي حين تمّ التشديد على أهمية الرياضة بالنسبة لرفاه الأطفال البدني والعقلي خلال الأشهر الطويلة من القيود المتصلة بجائحة كوفيد-19، أهملت الحاجة إلى التصدي لسوء معاملة الأطفال في الرياضة ومن خلالها.

11- وأشارت السيدة روبنسون إلى أهمية الاستماع إلى الأطفال، وضمان مشاركتهم المجدية، وأبرزت أنهم يتحدثون بالفعل بشكل مكثف وعلمي عن مخاطر تغير المناخ. وينبغي للدول أن تولي اهتماماً للكيفية التي أثبتت بها جائحة كوفيد-19 أن النظم التي تقودها السوق غير صالحة لتوفير التعليم. وفيما يتعلق بإطلاق عمليات التلقيح، تُعتبر مبادرة كوفاكس مشجعة لكن التقدم المحرز غير كاف. فقد هزت جائحة كوفيد-19 راحة بال الجميع، وينبغي التفكير في البناء بعين على المستقبل من أجل إعادة البناء، بغية التغلب على وجه الخصوص على أوجه عدم المساواة التي كشفتها الجائحة وفاقمتها.

12- وسلطت المديرية الإقليمية لأوروبا وآسيا الوسطى في اليونيسيف، أفشان خان، الضوء على ثلاثة عناصر رئيسية في حلقة النقاش: عدم ترك أي طفل خلف الركب، وتمكين الأطفال بوصفهم عناصر تغيير، ومتابعة التقدم المحرز. فقد زادت الجائحة في الكشف عن أوجه عدم المساواة القائمة وفاقمتها، وتطلب تعزيز حقوق الأطفال وحمايتهم استراتيجية مدروسة للوصول إلى الذين هم الأبعد عن الركب. ويتعين أن تكون المدارس آخر المرافق التي تغلق أبوابها، وأولها التي تفتح أبوابها في سياق تدابير الاحتواء. وحق جميع الأطفال في التعبير عن آرائهم بحرية والمشاركة في المسائل المتعلقة بهم هو أحد الأبعاد الرئيسية لإعادة البناء على نحو أفضل، ولو أن هذا الحق يُهمل في كثير من الأحيان. والتأكد من أن الأطفال يُمنحون فرصة وحيزاً للتعبير عن آرائهم، والعمل على تثقيفهم بشأن حقوقهم، والتعامل معهم بوصفهم عناصر تغيير مسؤولية جماعية.

جيم - المناقشة العامة

13- أكد المتحاورون⁽³⁾ أن حقوق الطفل تقع في صميم أهداف التنمية المستدامة. وفي حين أن اتفاقية حقوق الطفل أكثر صكوك حقوق الإنسان التي تمّ التصديق عليها على نطاق واسع، لا تزال هناك ثغرات كبيرة في عملية تنفيذها. فقد جعل الفقر المتزايد، وإغلاق المدارس، والإغلاق العام للأطفال أشدّ عرضة للعنف وسوء المعاملة، ولعواقب لا رجعة فيها مدى الحياة وعبر الأجيال. وينبغي أن يظل رفاه الأطفال عموماً هدفاً أساسياً ومشاركاً، لا سيما في ضوء التحديات التي فرضتها الجائحة وما يتصل بها من حالات الإغلاق العام. ومن شأن الشعور بالقومية المرتبط بالتلقيح أن يترك أعداداً كبيرة من الأطفال خلف الركب.

14- وأبرز العديد من المتكلمين أنه يتعين فهم خطة التنمية المستدامة لعام 2030 ضمن علاقتها بحقوق الطفل، وأن أشد البلدان فقراً تحتاج إلى دعم المجتمع الدولي في هذا الصدد. ويتعين تنفيذ نهج يستند إلى حقوق الإنسان يدمج حقوق الطفل بطريقة كاملة وبصورة أفضل في الممارسة العملية، لا سيما في سياق جائحة كوفيد-19 وإغلاق المدارس.

15- ولاحظ المتكلمون أهمية تحديد أفضل الممارسات لإشراك الأطفال مشاركة مجدية في عمليات وضع السياسات. فالواجب يقتضي أن يكون الأطفال قادرين على المشاركة، وأن تأخذ الدول أصواتهم في الاعتبار. وعلى الرغم من هذه النداءات والبيانات بشأن دور الأطفال وأهميتهم في المجتمع، يشعر هؤلاء بأنه يجري تجاهلهم، علماً أنه ينبغي عدم تقرير أي شيء يعنيهم دون مشاركتهم.

16- ولاحظ المتكلمون بقلق الدور المتنامي للجهات الفاعلة من القطاع الخاص في توفير الخدمات الاجتماعية، وما لهذا الأمر من أثر مدمر على حقوق الإنسان المكفولة للأطفال، إذ إن عمليات الخصخصة وتحويل الخدمات إلى صفقات تجارية أفضت إلى تقييد الحصول على الخدمات وزيادة أوجه عدم المساواة. وقد أظهرت الجائحة أن المؤسسات التي جرت خصخصتها غير مؤهلة لأداء دورها، لا سيما في قطاع التعليم. فالمدارس لا تتيح في الغالب التعليم فحسب، بل تتيح أيضاً إمكانية الحصول على المياه، والصرف الصحي، والتغذية، والرعاية والسلامة، التي ما كان للعديد من الأطفال، لا سيما في مناطق النزاع أو في حالات العسر الشديد، الحصول عليها لولاها. وأشار المتكلمون إلى أهمية حماية الأطفال في الفضاء الرقمي، وتحسين عمليات محو الأمية الرقمية، ومكافحة التمر السيبراني.

(3) أدلت ببيانات الدول التالية: أندريجان (نيابة عن حركة بلدان عدم الانحياز)، وإستونيا (نيابة عن بلدان الشمال الأوروبي ودول البلطيق)، والإمارات العربية المتحدة، وأوروغواي، وباكستان (نيابة عن مؤتمر التعاون الإسلامي)، والبحرين (نيابة عن مجلس التعاون لدول الخليج العربية)، وبولندا، وتايلند، وتشاد، وجورجيا، وسلوفينيا، وفيت نام، وقطر، والكاميرون (باسم مجموعة الدول الأفريقية)، وكرواتيا (نيابة عن مجموعة من البلدان)، ولكسمبرغ (نيابة عن مجموعة من البلدان) وليبيا، ومالطة، ومقدونيا الشمالية، وملديف، والنيجر، والهند. وأدلى الاتحاد الأوروبي ببيان، وكذلك فعلت منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة. وأدلت المنظمات التالية ببيانات أيضاً: ديوان المظالم الأرجنتيني، والمنظمة الدولية للرؤية العالمية، والمبادرة العالمية من أجل الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، ورابطة تنظيم الأسرة في الصين، والرابطة الصينية للتقاهم الدولي، ومؤسسة سونغ تشينغ لينغ الصينية. البيانات الشفوية متاحة على الرابط التالي:

<https://hrcmeetings.ohchr.org/HRCSessions/RegularSessions/46session/Pages/Statements.aspx?SessionId=41&MeetingDate=01/03/2021%2000%3a00%3a00>

ثالثاً - الثغرات والحواجز التي تؤثر في الأطفال: متابعة الالتزامات خلال عقد العمل لتحقيق أهداف التنمية المستدامة

ألف - نظرة عامة على البيانات التي أدلى بها المتحاورون

17- أشارت الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالعنف ضد الأطفال، نجا معلا مجيد، إلى أن مخاطر العنف ضد الأطفال ودوافعه وعوامل الحماية منه يغطي كامل خطة التنمية المستدامة لعام 2030. وحتى قبل اندلاع الجائحة، ظل التقدم المحرز في جهود تحقيق أهداف التنمية المستدامة متفاوتاً. فالعالم لم يكن في واقع الأمر على الطريق الصحيح لتحقيق أهدافها وإنهاء العنف ضد الأطفال. وتهدد جائحة كوفيد-19 حالياً بعكس المكاسب المحدودة التي تحققت حتى تلك اللحظة. وكشفت منظمة الصحة العالمية أن ثمة قوانين سُنّت على نطاق واسع للحد من العنف ضد الأطفال، لكنها لم تُنفذ تنفيذاً كافياً في غالب الأحيان. فعلى سبيل المثال، لم يُبلغ سوى خمس البلدان بأن خطط عملها الوطنية ممولة بالكامل وتتضمن أهدافاً ومؤشرات قابلة للقياس. وأشارت الممثلة الخاصة إلى أن تخصيص الميزانيات وتعزيز الخدمات من أجل رفاه الأطفال ونمائهم وحمايتهم من جميع أشكال العنف، فضلاً عن الحماية الاجتماعية الشاملة التي تغطي أضعف فئاتهم ولا تترك أحداً خلف الركب هي جميعاً مفتاح التعافي من الجائحة.

18- ورحبت الممثلة الخاصة في ملاحظاتها الختامية بمشاركة جميع الأطفال والشباب في المناقشة. فمن المهم إشراك الأطفال بطريقة منتظمة أكثر في عمليات صنع القرار، ودعم مبادراتهم وأفكارهم. وقد زادت الجائحة من ضعف الأطفال في جميع أنحاء العالم، ويحتاج العالم إلى التأكد من تطبيق نهج يستند إلى حقوق الطفل ونهج يراعي النوع الاجتماعي عند تنفيذ أهداف التنمية المستدامة لتقادي حدوث انتكاسات. وأشارت السيدة مجيد إلى أن الميزانية المخصصة للأطفال ينبغي ألا تعتبر نفقات، بل هي بالأحرى استثمار لأنه من الضروري زيادة الاستثمار في النمو الاقتصادي ورأس المال البشري على أساس بيانات موثوقة.

19- وأشارت السيدة كلوديا، إحدى عضوات شبكة المراسلين المعنيين بالأطفال والمراهقين في الأمريكيتين والكاريبي التابعة لمعهد البلدان الأمريكية لشؤون الطفل، إلى أن التحديات الرئيسية التي تواجه تحقيق أهداف التنمية المستدامة هي: التصدي لعدم المساواة والفساد؛ وضمان الحصول على الخدمات الأساسية؛ وتحسين النظام الاقتصادي العالمي، ومن ثم تحسين التعليم والصحة والمساواة. ومن الأهمية بمكان ضمان تعليم جيد لجميع الأطفال، وفي الوقت نفسه بذل كل جهد ممكن للوصول إلى الذين لا يستطيعون الحصول على التعليم. ولتحسين هذه الأوضاع، ينبغي إشراك الأطفال بالتشاور معهم بشأن جميع الخطط والوثائق التي تحدد مستقبلهم. وأوصت السيدة كلوديا بالتعرف على الفتيان والفتيات والمراهقين في العالم، ووضع القضايا الهامة مثل البيئة والتعليم ورفاه الأطفال والمراهقين على رأس خطة التنمية المستدامة. وينبغي أن يلتزم الحاضرون بالتعرف مباشرة على تجارب الأطفال والوفاء بهذا الالتزام.

20- وفي الختام، ذكرت السيدة كلوديا أن الأطفال يتطلعون إلى عالم يليق بأحلامهم، حيث يمكنهم عيش طفولة كاملة وسعيدة. ويجب عدم التضحية بالتعليم. فالفتيات فتيات ولسن أمهات ويستحقن الالتحاق بالمدرسة. والسيدة كلوديا نفسها بدأت نشاطها عندما كانت في الحادية عشرة من عمرها لأن صديقتها المقربة تعرضت للإهانة في المدرسة. عندها، طلبت الإذن بمناقشة هذه المسألة مع أطفال آخرين؛ وبعد هذه المبادرة البسيطة، اتضح لها أن الأطفال يعانون من مشاكل كثيرة داخل بيئة المدرسة وخارجها. وتفتخر السيدة كلوديا بأنها من الإكوادور وأنه أُتيحت لها فرصة التعرف على أشخاص رائعين على الرغم من المشاكل في بلدها. وفي الختام، ذكرت السيدة كلوديا أن لجميع الأطفال أحلام وهم معجبون بالبالغين،

وقد حان الوقت لإشراكهم في عمليات صنع السياسات، لأن لديهم أيضاً مشاعر وهم مستعدون للنضال من أجل مصلحة المجتمع. وينبغي للمندوبين أن يتعلموا من الأطفال لأنهم يودون تقديم إسهاماتهم.

21- وأكد عضو لجنة حقوق الطفل، السيد بنيام داويت ميزمور، أن الصلة بين أهداف التنمية المستدامة والقانون الدولي لحقوق الإنسان وحقوق الطفل أوضح مما كانت عليه في سياق الأهداف الإنمائية للألفية. وينبغي تفادي إقبال كاهل البلدان بمزيد من الإبلاغ، والاعتماد بدلاً من ذلك على الآليات القائمة، لا سيما آليات حقوق الإنسان، لكن يتعين على الدول ضمان مشاركة الأطفال في السياسات مشاركة مجدية. ومن المهم أن تفهم الدول أن أهداف التنمية المستدامة لا تُعنى بإعمال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية فحسب، بل تُعنى أيضاً بالحقوق المدنية والسياسية. وللأسف، يُركز العديد من مقاييس فقر الأطفال على حقوق الطفل التي يسهل قياسها كمياً، لكن على حساب حقوق يصعب أو يستحيل قياسها كميّاً. ويجب أن يكون الاستثمار المعزز في الأطفال محور التعجيل بالعمل من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

22- وفي الختام، أشار السيد ميزمور إلى أن الممارسات الجيدة فيما يتعلق بتنفيذ أهداف التنمية المستدامة كثيراً ما تدور حول مشاركة الأطفال وتفاعلهم. ووجه الانتباه إلى عدد من الممارسات الجيدة التي اعتمدها أذربيجان، وألبانيا، وألمانيا، وأيرلندا، وصربيا، وكوستاريكا، من بين دول أخرى، وركزت على تحسين مشاركة الأطفال في الأهداف والتوعية بها، ولاحظ أن الدول هي مصدر هذه الأمثلة وليس مجلس حقوق الإنسان أو الآليات الدولية الأخرى، ودعا إلى تعاون معزز بالاستناد إلى هذه الممارسات الجيدة. ولاحظ السيد ميزمور بقلق أن الدول تتجاهل وتهمل إلى حد كبير المدافعين عن حقوق الإنسان المكفولة للأطفال، ولفت الانتباه إلى حاجتهم إلى الحماية وإلى حقهم في إسماع أصواتهم. وشدد على أن ثمة شعوراً بحاجة ملحة إلى تكثيف الجهود لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة وفقاً لحقوق الطفل.

23- وأشار مفوض الأطفال والشباب الاسكتلندي، السيد بروس أدامسون، إلى أن من حسن الحظ أن الإطار الدولي لحقوق الإنسان وفّر الأدوات اللازمة لضمان عدم تجاهل حقوق الأطفال، أو ترك الأطفال خلف الركب في جهود التنمية العالمية. فبعد عقود من الحملات التي اضطلع بها الأطفال، والمجتمع المدني، ومفوضيته، سيدمج البرلمان الاسكتلندي قريباً، بشكل كامل ومباشر، اتفاقية حقوق الطفل في القانون الاسكتلندي المحلي. وأضاف السيد أدامسون أن إدماج الاتفاقية في القانون الوطني وأهداف التنمية المستدامة ضمن إطار الأداء الوطني ينطوي على إمكانات كبيرة لتعزيز حماية حقوق الطفل في اسكتلندا. وأشار السيد أدامسون إلى الريادة التي أظهرها المدافعون عن حقوق الإنسان المكفولة للأطفال فيما يتعلق بتغير المناخ، وضد كراهية النساء والعنصرية في جميع أنحاء العالم. وريادة هؤلاء المدافعين جزءاً هاماً لتحقيق أهداف التنمية المستدامة أثناء جائحة كوفيد-19 وبعدها. وسلط السيد أدامسون الضوء على كيفية تنفيذ تقييمات الأثر الضرورية لضمان اتخاذ قرارات مشروعة وبطريقة نُظمية، وضمان عدم تجاهل حقوق الطفل، وبناء عالم مستدام يحترم حقوق الجميع.

24- وأثنى السيد أدامسون على العديد من الأطفال الذين أدلوا ببيانات في الاجتماع، وعلى ترأس الأطفال أيضاً وفوداً من المجتمع المدني ومن الدول. ويمثل هذا الأمر الريادة التي دعت إليها المفوضة السامية خلال حلقة النقاش الصباحية. ويتعين بذل المزيد من الجهود لإشراك الأطفال، إذ بإمكان هؤلاء الاضطلاع بدور قوي على الصعيدين الوطني والدولي. ومن المؤسف أن الأطفال لا يحصلون على الدعم المناسب وعلى برامج الحماية الاجتماعية، ولذلك فإن تنفيذ نهج يستند إلى الحقوق أمرٌ حاسم لمعالجة هذه المسألة. وفيما يتعلق بمساءلة الدول، أكد السيد أدامسون ضرورة زيادة إدماج معايير حقوق الإنسان في القوانين المحلية، ووضع استراتيجيات طويلة الأجل تستفيد من الشباب ومن آرائهم.

باء - المناقشة العامة

25- خلال المناقشة العامة، أشار المتكلمون⁽⁴⁾ إلى أن أزمة كوفيد-19 تتيح فرصة لتغيير وتحسين كيفية تقديم خدمات الطفولة المبكرة. فعلى سبيل المثال، يمكن أن تساعد المجموعات الأصغر حجماً وتحسين نسبة عدد الطلاب إلى عدد المدرسين على زيادة مشاركة الأطفال والاهتمام الذي يولى لهم، وعلى تعزيز جودة التعليم في مرحلة الطفولة المبكرة. فلأسف، حُرم 1,6 بليون طفل في عام 2020 من التعليم بسبب إغلاق المدارس على نطاق واسع جراء جائحة كوفيد-19، وهو ما أعاق التنفيذ الفعال للهدف 4 من أهداف التنمية المستدامة. وعلاوة على ذلك، كان لتدابير التباعد البدني أثر سلبي على الأطفال، لا سيما وأنهم حُرموا فرصاً أساسية لاكتساب المهارات الاجتماعية اللازمة من خلال التفاعل الإنساني الطبيعي. ودُعيت الدول إلى إدماج التنقيف الجنسي في مناهجها الدراسية الوطنية لإعطاء جميع الأطفال والمراهقين معلومات علمية دقيقة تستند إلى الحقوق، وإكسابهم مهارات لبناء مستقبل سليم ومستدير.

26- وفيما يتعلق بأزمة المناخ، لاحظ المتكلمون بقلق أن حق الأطفال في البقاء مهدد بسبب زيادة عدد الكوارث المتصلة بالمناخ وشدتها، وأن حق الكثيرين في مستوى معيشي ملائم معرض للخطر بسبب ارتفاع منسوب مياه البحر، والظواهر الجوية الشديدة. ومن المهم إشراك الأطفال في التصدي لتزايد العنف في مجتمعاتهم المحلية في سياق الجائحة.

27- وتدعو الحاجة على وجه الاستعجال إلى اتخاذ تدابير محددة الهدف للوصول إلى الأطفال في أشد الأوضاع ضعفاً؛ ويستوجب تحقيق أهداف التنمية المستدامة أن يرتفع مبدأ حماية حقوق الطفل إلى مستوى الأهمية المطلقة. ومن أجل معالجة أوجه عدم المساواة، يحتاج العالم إلى نظم قوية لرصد وجمع البيانات تكون قادرة على تحديد الأطفال المستبعدين، لا سيما نتيجة أشكال التمييز المتعددة والمتداخلة.

28- وأوصى المتكلمون بأن يركز تنفيذ الدول لأهداف التنمية المستدامة على القوانين والمعايير الدولية لحقوق الطفل. وتحقيقاً لهذه الغاية، أوصى هؤلاء باتخاذ نهج شامل إزاء خطة التنمية المستدامة لعام 2030 لا يترك أي طفل خلف الركب، وضمان حيز مدني تمكيني للأطفال، وتسريع التقدم وزيادة الاستثمار في برامج التعليم والحماية الاجتماعية للأطفال، ودعم الاعتراف الرسمي بالحق في بيئة آمنة ونظيفة وصحية.

رابعاً - الاستنتاجات والتوصيات

29- في إطار عقد العمل لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، يلزم اتخاذ إجراءات عالمية ومحلية وفردية للتعبيل بإيجاد الحلول. فالأطفال يطالبون بتغيير حقيقي، وبإعطاء الأولوية للإنسان وللكوكب. فهؤلاء أثبتوا أنهم قادرين على الاضطلاع بدور ريادي، والإسهام في تحديد مستقبل أفضل. ومع بقاء

(4) أدلت ببيانات الدول التالية: الاتحاد الروسي، وإسرائيل، وإندونيسيا، وأوكرانيا، والبحرين، وبربادوس (نيابة عن الجماعة الكاريبية)، وبلغاريا، وبوركينا فاسو، وتيمور - ليشتي، والجبل الأسود، وجزر مارشال، وجمهورية كوريا، وجمهورية مولدوفا، والسودان، والعراق، وغابون، وفيجي، وكندا (نيابة عن الدول الأعضاء في المنظمة الدولية للفرانكفونية)، ولاتفيا (نيابة عن بلدان الشمال الأوروبي والبلطيق)، ونيبال، وهنغاريا، واليونان. وأدلى الاتحاد الأوروبي ببيان، وكذلك فعل صندوق الأمم المتحدة للسكان. وأدلت المنظمات التالية ببيانات أيضاً: منظمة إدموند رابيس الدولية، وشبكة حقوق الطفل، والجمعية المعنية بأطفال الشوارع، والتحالف الدولي لإنقاذ الطفولة، ومنظمة الخطة الدولية، والاتحاد الدولي لتنظيم الأسرة. البيانات الشفوية متاحة على الرابط التالي: <https://hrcmeetings.ohchr.org/HRCSessions/RegularSessions/46session/Pages/Statements.aspx?SessionId=41&MeetingDate=01/03/2021%2000%3a00%3a00>

أقل من 10 سنوات على الموعد النهائي لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، أصبح من الملح العمل على التعهدات التي أُعطيت للأطفال في هذا الصدد.

30- وتقع حقوق الطفل في صميم أهداف التنمية المستدامة، التي ضُمت بوصفها إطاراً متكاملًا يعكس مجموعة الحقوق المكفولة للطفل. فلجميع الأطفال الحق في البقاء، وفي النماء إلى أقصى حد ممكن، وفي مستوى معيشي يلائم نموهم البدني والعقلي والروحي والمعنوي والاجتماعي. ولجميع الأطفال الحق في العيش دون حرمان وعنف وسوء معاملة. وتحويل حقوق الأطفال إلى واقع، والاستجابة لاحتياجاتهم هما أفضل سبيل لتحقيق تنمية شاملة وتحولية ومستدامة، ولمنع تكرار دورات عدم المساواة والحرمان عبر الأجيال.

31- عكست جائحة كوفيد-19 مسار عقود من المكاسب التنموية، وكشفت عن أوجه قصور طويلة الأجل في مجال حماية حقوق الطفل ودعمها، وهو ما يعرض للخطر تحقيق أهداف التنمية المستدامة، وتنفيذ اتفاقية حقوق الطفل. وإلى جانب كون الجائحة أزمة صحية، أثبتت أنها أزمة اقتصادية واجتماعية وأزمة حقوق إنسان لها عواقب مدمرة تؤثر بشكل غير متناسب في الأطفال في كل مكان وتهدد حقوقهم. فقد كشفت الجائحة النقاب عن أوجه القصور في نماذج الحكم والاقتصاد في العالم، وعن أوجه عدم المساواة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية العميقة، والتدهور البيئي والتمييز، التي تتجلى في فقر الأطفال والجوع والعنف والتمتع غير العادل بالحقوق والخدمات الأساسية. وعلاوة على ذلك، لفتت الجائحة الانتباه إلى الدور المتزايد للجهات الفاعلة من القطاع الخاص في توفير الخدمات الأساسية مثل الرعاية الصحية والتعليم. وتأثرت حقوق الطفل سلباً عندما تسببت عمليات الخصخصة في تقييد الحصول على هذه الخدمات بقدرة الأسر على دفع تكاليفها، وهو ما أفضى إلى تفاقم أوجه عدم المساواة.

32- وعلى الرغم من أن اتفاقية حقوق الطفل أكثر صكوك حقوق الإنسان الدولية المصدق عليها على نطاق واسع، لا تزال هناك، نتيجة لذلك، ثغرات كبيرة غير مقبولة في عملية تنفيذها. وعلاوة على ذلك، عرّضت تدابير الإغلاق والاحتواء، وإغلاق المدارس على وجه الخصوص، الأطفال لخطر ارتفاع مستويات العنف ضدهم وسوء معاملتهم، مع ما يترتب على ذلك من عواقب لا رجعة فيها مدى الحياة وعبر الأجيال.

33- وفي حين يبدأ العالم المهمة الهائلة المتمثلة في التعافي من الجائحة، هناك فرصة غير مسبوقة لإعادة الضبط والبناء من الأساس، وتحويل مجتمعاتنا واقتصاداتنا، وجعلها مستدامة وعادلة وشاملة، واحترام كرامة وحقوق جميع الأطفال والأجيال المقبلة في كل مكان. ويتطلب هذا الجهد استجابة حاسمة على جميع المستويات لدعوة الأمين العام إلى العمل من أجل حقوق الإنسان بإعادة تعريف وتعزيز المشاعات العالمية للمناخ والبيئة، والصحة العامة، والتعليم والبيئة الرقمية. ولم يسبق أن كان التضامن الدولي والتعددية بهذه الأهمية للتغلب على محاولات السعي من أجل تحقيق مصالح ضيقة على جميع المستويات، وهي أمور تهدد حقوق الطفل وتحقيق أهداف التنمية المستدامة بشكل عام.

34- ويتطلب تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030 في الوقت المحدود المتبقي الوصول على وجه السرعة إلى الأطفال الذين يتخلفون عن الركب باتخاذ قرارات وإجراءات تسترشد بمبادئ اتفاقية حقوق الطفل وبروتوكولاتها الاختيارية - لا سيما مبادئ عدم التمييز، والمصالح الفضلى للطفل، وحقوقه في الحياة والبقاء والنماء والمشاركة.

35- ولهذا الغرض، قُدمت التوصيات الأساسية التالية في الاجتماع السنوي ليوم كامل الذي عقده مجلس حقوق الإنسان بشأن حقوق الطفل:

(أ) ينبغي احترام حقوق الطفل ومصالحه الفضلى في جميع القرارات والاستثمارات والإجراءات الرامية إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة والتعافي من الجائحة. وينبغي على وجه التحديد:

'1' استثمار أقصى قدر من الموارد المتاحة في صحة الأطفال وتعليمهم وحمايتهم من العنف وتوفير الحماية الاجتماعية لهم، لأن الاضطلاع بذلك أمر حاسم الأهمية من أجل دعم حقوقهم. ووفقاً لاتفاقية حقوق الطفل، وبطلب من لجنة حقوق الطفل، يجب على الدول ضمان أن تكون استجاباتها للجائحة، بما في ذلك من حيث تخصيص الموارد، متفقة مع مبدأ مصالح الطفل الفضلى. وينبغي توسيع الحيز المالي وزيادة الاستثمارات بشكل كبير خدمة لمصالح حقوق الطفل واحتياجاته، مع مراعاة منظور حقوق الطفل في عمليات الميزنة. وينبغي أن تكون الميزانيات شفافة ومفتوحة على مشاركة الجمهور، بما في ذلك مشاركة الأطفال، بما يتماشى وتعليق اللجنة العام رقم 19 (2016)؛

'2' إعادة تصميم شكل السلع والخدمات العامة لتعزيز حقوق الطفل ومصالحه الفضلى وحمايتهم، لا سيما عن طريق توسيع نطاقها وضمان المساواة في حصول الجميع على الخدمات الأساسية، بما في ذلك الرعاية الصحية، ودعم الصحة العقلية والخدمات، والحماية الاجتماعية، وخدمات حماية الطفل، لا سيما بالنظر إلى الحاجة المتزايدة لذلك. فقد جعل الفقر المتزايد وإغلاق المدارس والإغلاق العام الأطفال أشد عرضة للعنف وسوء المعاملة، مع عواقب مدى الحياة وعبر الأجيال. ويجب أن توجه هذه الخدمات إلى الأطفال الأكثر تهميشاً والأسر التي تعاني الضعف لمساعدتها على منع العنف ضد الأطفال، وعمل الأطفال، وزواج الأطفال، والاستغلال، والاتجار؛ ويجب أن تكون أكثر مرونة لمنع انقطاعها عند اندلاع الأزمات في المستقبل؛

'3' تكثيف الجهود وإقامة شراكات لسد الفجوة الرقمية، والنهوض بقدرة جميع الأطفال على الوصول إلى الإنترنت والاستفادة من التكنولوجيا وجعل ذلك في متناولهم، لا سيما الأطفال الأكثر تهميشاً والذين يوجدون في أوضاع هشة. وفي الوقت نفسه، من الأهمية بمكان ضمان وضع إطار أقوى لحماية الأطفال في الفضاء الرقمي، وتحسين جهود محو الأمية الرقمية، والتصدي بفعالية لسوء استخدام الإنترنت واستغلاله والتنمر عبره؛

(ب) ينبغي رصد أوضاع الأطفال وحقوقهم لفهم آثار ذلك عليهم وتصميم الاستجابات المناسبة. وينبغي على وجه التحديد:

'1' أن تعزز الدول طرق جمع وتوافر البيانات الموثوقة المصنفة حسب العمر والجنس والإعاقة ووضع الهجرة وغيرها من العوامل لضمان تقييم أوجه التفاوت. وينبغي تسجيل جميع المواليد ومنحهم هوية قانونية، بمن فيهم الأطفال الذين يعيشون في أوضاع هشة أو محفوفة بالمخاطر، وإدراجهم في عمليات جمع البيانات ورصدها على الصعيد الوطني؛

'2' استخدام البيانات المستمدة من الأطر القائمة لحقوق الإنسان وآليات الإبلاغ، بما في ذلك بيانات الملاحظات الختامية للجنة حقوق الطفل، ومن مشاورات المجتمع المدني، بما في ذلك مع الأطفال، للمساعدة على تحديد الثغرات والأولويات

ذات الصلة بالأطفال. وينبغي أن تكون تقييمات التأثير في حقوق الطفل أداة رئيسية لتصميم خطط الاستجابة والتعافي بطريقة تعطي الأولوية لحقوق ومصالح الطفل الفضلى. وينبغي أن تجري عمليات جمع البيانات ورصدها وفقاً لمبادئ حقوق الطفل وبما يشملهم، وضمان الشفافية والحق في الحصول على المعلومات، مع احترام حقهم في الخصوصية؛

(ج) ينبغي تمكين الأطفال والاستماع إليهم، فضلاً عن السماح لهم بالمشاركة في إعادة البناء وتمكينهم من ذلك. وينبغي على وجه التحديد:

'1' عدم تقرير أي شيء يعني الأطفال دون مشاركتهم. فقد أكدت الجائحة ضرورة تمكين الأطفال والاستماع إليهم بإشراكهم مباشرة ومعاملتهم بوصفهم جزءاً من حل الأزمات المتعددة التي تؤثر فيهم، بما في ذلك الجائحة وأزمة المناخ. فمن حق الأطفال المشاركة بصورة مجدية في جميع القرارات والعمليات التي تؤثر فيهم؛ ومع ذلك، يواجه هؤلاء عقبات كبيرة أمام التمتع بحقوقهم المدنية والسياسية، إذ غالباً ما يتجاهل حقهم في المشاركة. فالجهود المبذولة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة والتعافي من الجائحة يجب أن تتضمن حق جميع الأطفال في التعبير عن آرائهم بحرية والمشاركة في المسائل التي تعنيهم. ومن مسؤولية الجميع ضمان إتاحة الفرص والمجال للأطفال للتعبير عن آرائهم، وتقويتهم بحقوقهم، وإشراكهم بوصفهم عناصر تغيير؛

'2' أن تكفل الدول حماية الحقوق المدنية والسياسية للأطفال والوفاء بها، وأن تتخذ تدابير استباقية لدعمهم وتمكينهم من المشاركة في صنع القرار على جميع المستويات. وينبغي تزويد الأطفال بما يناسب أعمارهم من معلومات ومجال آمن للمشاركة عبر الإنترنت وخارجه في صنع القرارات واتخاذ الإجراءات على الصعيدين العالمي والوطني. وينبغي للدول مواصلة دعم المنصات القائمة ليشراك الأطفال مشاركة مجدية وآمنة، بالتشاور معهم من خلال برلمانات الأطفال ومجالس الأطفال وغيرها من المجموعات التي يقودها الأطفال على الصعيدين الوطني ودون الوطني.